



## قاعدة بيانات

التطورات التشريعية والإجرائية - مصر 2011-2018

الدليل والمنهجية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

## أولاً: تقديم مختصر للدليل:

تضم "قاعدة بيانات التطورات التشريعية والإجرائية" جميع القوانين والقرارات والأحكام والتشريعات المتعلقة بالتطورات التشريعية والإجرائية خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2018.

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي بحيث تشمل تفاصيل الإجراءات من حيث تاريخ نشرها وصدورها والعمل بها وجهة إصدارها، حيث تضم بيانات قانونية (الأرقام القضائية والقوانين والقرارات المتعلقة أو التي ترتب عليها الإجراء) ، وبيانات الإجراء ( من حيث نطاقه المكاني واتصاله المؤسسي بالوزارات المختصة بتنفيذه). من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية بين عديد من المتغيرات (مثل نوع الإجراء، جهة صدوره، السلطة المتصلة بتنفيذه، والمجال المتصل بنطاق التطور الإجمالي، أبعاد زمنية وجغرافية للإجراء، القطاع المتصل بنطاق التطور، والمجال المتصل بالتطور التشريعي أو الإجمالي).

المنهجية التي تم الاعتماد عليها هي Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، وكانت مصادر المعلومات الأساسية هي الوثائق الرسمية وهي "الجريدة الرسمية والوقائع المصرية" بحيث تمثل نسبة 99% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الإجراءات، ثم مصادر حقوقية (مراكز حقوقية) حيث تم الاعتماد عليها كمصادر تكميلية للمصادر الأساسية بحيث تمثل نسبة 1%.

## ثانياً: محتويات الإصدار:

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات إحصائياً.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية.

## ثالثاً: معايير إدراج واستبعاد الإجراءات والتشريعات:

1. البعد الزمني: يشترط أن يكون التطور التشريعي أو الإجمالي المتصل بالإجراء خلال الفترة الزمنية من عام 2011 حتى عام 2018
2. البعد المكاني: صدور الإجراء داخل حدود جمهورية مصر العربية، بغض النظر عن مكان تنفيذ الإجراء.

## رابعًا: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية تُمثل نسبة من عدد الإجراءات.
- الغرض الأساسي من البناء المعلوماتي والإحصائي هو رسم الأنماط والسلوكيات العامة في التطورات التشريعية والاجرائية.
- تمثل الأرقام عينة شبه إجمالية قريبة من الواقع، فهي تشمل قاعدة بيانات لجميع ما يمكن التوصل إليه من مصادر معلومات متاحة في المساحة العامة في مصر (بيانات ووثائق رسمية، جهات ومجموعات حقوقية). الدافع وراء ذلك هو الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنوع والتركيز على المصادر غير المركزية والمحلية المختلفة.
- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية تُمثل نسبة من عدد التطورات التشريعية والاجرائية خلال الفترة الزمنية من عام 2011 حتى عام 2018، كل القوانين والقرارات والاحكام المنشورة في المصادر المعتمد عليها في عملية الإدراج.
- العدد صفر لا يعني عدم وجود اجراءات مطلقاً أو واقعياً، ولكنها تعني عدم التوصل إلى اجراءات حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الاجراءات.

## خامسًا: آلية جمع المعلومات والمصادر:

### \* مراحل بناء قاعدة البيانات:

- تم الاعتماد بشكل أساسي في بناء قاعدة البيانات على الخطوات التالية:
1. بداية تم تحديد الفترة الزمنية ك نطاق زمني للبحث بدءاً من عام 2011 حتى عام 2018.
  2. الاعتماد بشكل أساسي على **الجريدة الرسمية والوقائع المصرية** رصد المعلومات منهم.
  3. تم رصد المعلومات من المنصات الحقوقية باستخدام كلمة ( قرار – قانون – حكم ) كل منهم علي حدة.
  4. تم الأعتداع على المخزون المعلوماتي لقاعدة بيانات التطورات التشريعية والإجرائية عام 2018.

### \*\* هناك مساران متوازنان للاستعانة بالمصادر:

- 1- المسار الأول: المصادر الرئيسية لاعتماد الإجراء نفسه:
- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإدراج الاجراء بالفعل، أي اجراء حدث في داخل مصر علي مختلف النطاقات الجغرافية خلال الفترة الزمنية من عام 2011 حتى عام 2018. وهنا نستعين بأدق المصادر الجريدة الرسمية والوقائع المصرية.

- 2- المسار الثاني: المصادر التكميلية من أجل البناء المعلوماتي لتفاصيل الواقعة:
- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإكمال البناء المعلوماتي للاجراء بعد اعتمادها في المسار الأول؛ أي استكمال بقية البيانات التكميلية مع مراعاة منهجية التحقق من البيانات الموضحة في القسم التالي.

## \* مصادر المعلومات:

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيس هي بيانات لجهات رسمية وهي الجريدة الرسمية والوقائع المصرية، وذلك بنسبة تقترب من أكثر من ثلاثة أرباع المصادر الرئيسية. وبالتالي، عدت معلومات الجهات الرسمية المنقولة عبر منصات الإعلام يومياً، مثل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية، كمصادر رسمية.

- تم وضع اسم العدد لتلك المصادر تفصيلاً حيث أنه لكل إجراء في قاعدة البيانات.

- يمكن تقسيم أنواع مصادر المعلومات كما يلي:

1. الوثائق الرسمية: بحيث تمثل نسبة 99% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات.
2. مصادر حقوقية (مراكز حقوقية): حيث تم الاعتماد عليها كمصادر تكميلية للمصادر الأساسية.

## \* البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل تطور تشريعي أو اجرائي:

- هي بيانات جديدة تفصيلية تصف البيانات الأساسية (مثل بناء متغير "المستوي الجغرافي المتصل بنطاق التطور التشريعي او الاجرائي لعمود "المكان" وتقسيمها إلى علي مستوي الجمهورية اذا كان الاجراء عام - علي مستوي المحافظة اذا كان الاجراء خاص بمحافظة معينة - علي مستوي المركز او المدينة اذا كان الاجراء خاص مركز او مدينة- مستوي جغرافي ادني اذا كان الاجراء يخص منطقة معينة بداخل مدينة) و (مثل بناء متغيرات "سنة الإجراء ونصف سنة الإجراء وربع سنة الإجراء لعمود "الزمان") (وبناء متغير "العهد الرئاسي" بحيث تم تصنيف كل إجراء على حسب الفترة الزمنية من العهود الرئاسية وتقسيمه الى عهد مبارك، و فترة ال 18 يوم من عهد مبارك، و عهد المجلس العسكري، و عهد مرسي، و عهد عدلي منصور، و عهد السيسي)

كما تم بناء متغير "حسب المراحل السياسية الزمنية" وتم تقسيمه الى (فترة الصراع السياسي في عهد مبارك ، و فترة العنف السياسي خلال ال 18 يوم ، و فترة الحشد الميداني خلال ال 18 يوم ، و فترة الانفتاح السياسي والحراك الفئوي في عهد المجلس العسكري ، و فترة العنف السياسي في عهد المجلس العسكري ، و فترة بناء المؤسسات في المرحلة الانتقالية ، و فترة الاستقرار السياسي في عهد مرسي ، و فترة الإعلان الدستوري والصراع السياسي ضد الإسلاميين ، و فترة العنف السياسي مع مؤسسات نظامية تحت حكم مرسي ، و الاحتراب الأهلي خلال فترة عزل مرسي ، و العنف السياسي اليومي مع مؤسسات نظامية بعد عزل مرسي ، و فترة بداية تطبيق قانون التظاهر والزخم الجماهيري اليومي ، و فترة ظهور المجموعات المسلحة واستهداف البنية التحتية ، و فترة بداية حكم السيسي وانتشار العمليات المسلحة اللا مركزية ، و فترة بداية حكم السيسي وانتشار العمليات المسلحة اللا مركزية ، و فترة احتجاجات تيران وصنافير ، و فترة الخمول السياسي والانتخابات الرئاسية).

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100%) هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث أنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.

## سادساً: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

### - مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

- 1. الفهم:** براءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملاً واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أو أغراض بشرية.
- 2. التقسيم والتصنيف:** بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.
- 3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية):** حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.
- 4. معالجة الفجوات المعلوماتية:** لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادر المعلومات.
- 5. الاستنتاج:** باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).
- 6. الفرضية:** بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقاً لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

### عوامل تقييم المعلومات:

- حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
- حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
- حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
- حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
- حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب تقادم المعلومات.

## سابعًا: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

### \*\*\* تعريف مصطلح "التطورات التشريعية والاجرائية" في قاعدة البيانات:

- مصطلح "التطورات التشريعية والاجرائية" يمثل اي قانون او قرار او حكم (دستوي - اداري) صدر من جهة رسمية، متعلق بالامور السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في مصر.
- تضم قاعدة البيانات كل قانون/ قرار / حكم قضائي يتعلق بالامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل مصر خلال الفترة من عام 2011 الى عام 2018
- مصطلح "عدد التطورات" المُستخدم في الجداول الإحصائية يُمثل عدد الاجراءات ( قرار/ قانون / حكم) .

### \*\*\* معايير تقسيم المعلومات:

#### متغيرات تتعلق بنوع التطور التشريعي او الاجرائي:

\* تم تقسيم الحالات وفقاً لنوع الاجراء كما يلي:

1. قرار: تمثل كل القرارات الصادرة ( السلطة التنفيذية – السلطة التشريعية – السلطة القضائية).
2. قانون : تمثل كل القوانين الصادرة علي نطاق ( الجمهورية – المحافظة – المركز او المدينة – مستوي جغرافي ادني).
3. حكم : تمثل كل الاحكام الدستورية ( الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا وتقسم الي "حكم دستوري – منازعة تنفيذ – تنازع" )، او الادارية ( الصادره من محكمة القضاء الاداري )، او الجنائية ( الصادره من محكمه الجنايات).

\* تم تقسيم التطورات التشريعية او الاجرائية وفقاً للمستوي الجغرافي المتصل بها كما يلي:

1. علي مستوي الجمهورية: في حالة صدور قانون عام او قرار او حكم مرتبط بتنفيذه بنطاق الجمهورية كلها.
2. علي مستوي المحافظة: اذا كان الاجراء خاص وتنفيذه بمحافظة معينة.
3. علي مستوي المركز او المدينة: اذا كان الاجراء وتنفيذه خاص بمركز او مدينة.
4. مستوي جغرافي ادني : في حالة ارتباط تنفيذ الاجراء نطاق جغرافي اصغر من مركز او مدينة.

\* تم تقسيم التطورات التشريعية او الاجرائية وفقاً للمستوي المؤسسي المتصل بنطاقه كما يلي:

1. السلطة التنفيذية : تمثل الإجراءات المتصلة بجهات تنفيذية (مثل رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية).
2. السلطة التشريعية: تمثل الإجراءات المتصلة بجهات تشريعية (مثل البرلمان).
3. السلطة القضائية: تمثل الإجراءات المتصلة بجهات القضائية (مثل المحاكم والنيابات ووزارة العدل).

\* تم تقسيم التطورات التشريعية او الاجرائية وفقاً للوزارة المتصلة بنطاقه كما يلي:

وتم ذكر فيها كل الوزارات المختصة بتنفيذ هذا الاجراء ( البرلمان – الجمهورية – وزارة الدولة للإدارة المحلية – وزارة الداخلية )

\* تم تقسيم التطورات التشريعية او الاجرائية وفقاً للجهة المصدره له كما يلي:

1. رئيس الجمهورية.
2. مجلس الوزراء.
3. رئيس المحكمة
4. وزارة محددة مثل ( وزارة الاسكان والمرافق العامه – وزارة الداخلية – وزارة الصحة والسكان).
5. محافظ مثل ( محافظ القاهرة – محافظ الجيزة – محافظ الدقهلية ).
6. هيئة معينة ( مثل الهيئة العامة للرقابة المالية).

\* تم تقسيم التطورات التشريعية او الاجرائية وفقاً للقطاع المتصل بنطاقه والمجال المندرج تحته كما يلي:

1. **الدولة ونظام الحكم** : وهي تلك الإجراءات المتصلة بكلاً من:
  - الإدارة المحلية.
  - الإنتخابات.
  - البرلمان.
  - الشؤون العسكرية.
  - تنظيم السلطة التنفيذية.
  - تنظيم السلطة القضائية.
  - شؤون دستورية.
2. **حقوق اقتصادية وسياسية** : وهي تلك الإجراءات المتصلة بكلاً من:
  - التظاهر والأحتجاجات.
  - الشؤون الدينية.
  - الأحزاب
  - النقابات.
  - الهجرة والجنسية.
  - حرية التعبير وتداول المعلومات
  - الجمعيات الأهلية والتعاونية.
3. **سياسات اقتصادية**: وهي تلك الإجراءات المتصلة بكلاً من:
  - التجارة والصناعة والإستثمار.
  - التعاون الدولي.

- الزراعة.
  - السياحة.
  - الطاقة.
  - القطاع المصرفي وسوق العمل.
  - المالية العامة.
  - البنية التحتية والمرافق العامة.
  - مكافحة الفساد والتصالح.
4. شؤون اجتماعية وثقافية: وهي تلك الإجراءات المتصلة بكلاً من:

- الأثار.
  - الأحوال الشخصية.
  - البيئة.
  - التعليم.
  - الثقافة.
  - الرياضة.
  - الصحة.
  - الضمان الاجتماعي.
  - العمل.
  - السكن.
5. عدالة جنائية وشؤون امنية: وهي تلك الإجراءات المتصلة بكلاً من:

- الإجراءات الجنائية.
- الإرهاب وجرائم العنف.
- السجون والعفو عن السجناء.
- الشرطة والأجهزة الأمنية.
- الشؤون العسكرية.
- الطوارئ والقضاء الاستثنائي.
- القضاء العسكري.



## ثامناً: نظام الفهرسة والفرضيات:

- تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:  
- تاريخ الاجراء : مُرتبة حسب يوم النشر.
- هناك افتراضات محدودة ضمن متن التقرير في تفاصيل تحليلية ودقيقة جداً مرتبطة بسياقات ونهج عام لما يجري على أرض الواقع كما تم التوضيح مسبقاً في قسم " منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات"، وهي كما يلي:  
- في حالة وجود اجرائين أحدهما إداري والآخر جنائي يتم إدراج كل منها علي حدي كجاء منفصل.

## تاسعاً: معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة .Open Database License (ODbL) v1.0.
- تمت مراعاة مبدئي "عدم انتهاك الخصوصية" و "عدم جلب الضرر".
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية Meta data المستخدمة داخل ملف الإكسل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.

## عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

1. مركزية المعلومات بشكل عام في مصر.
2. صعوبة الوصول لمكان الاجراء بالتحديد الا اذا ذكر.
3. عدم توفر المعلومات في بعض النطاقات، وندرتها .
4. عدم الخبرة القانونية الكافية وقلة استخدام المصطلحات القضائية الدقيقة لدى الجماعة الصحفية.
5. عدم الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق.
6. التناقضات والمبالغات والتضليل في المعلومات.
7. عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
8. الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.